يعمل على ربط المنازل والشركات بالإنترنت السريع

«مشروع الألياف الضوئية».. ركيزة أساسية في دعم خدمات المدن الذكية في الكويت

الشطي : نعمل على توظيف التقنية في دعم العمل المؤسسي في الجهات الحكومية

الألياف الضوئية.. ركيزة أساسية في دعم خدمات المدن الذكية في الكويت

تعد الكويت من الدول الرائدة في مواكبة التطور التكنولوجي ولاسيما في مجال الاتصالات والانترنت إذ تسعى دائما إلى توفير الخدمات المعلوماتية ولعل احدثها مشروع (شبكة الألياف الضوئية) وذلك بما يكفل بناء مجتمع معلوماتي وتماشيا مع رؤية (كويت جديدة 2035).

ويأتي مشروع (شبكة الألياف الضوئية) الذي تنفذه وزارة المواصلات الكويتية ضمن مشاريع متعددة لتحديث البنى التحتية في البلاد بغية ربط المنازل والشركات فيها بالإنترنت السريع في مسعى لايجاد مدن ذكية تواكب تطور ثورات عالم الاتصالات وتحسين من مستوى مؤشر البلاد ضمن الدول المتقدمة.

وتنفذ (المواصلات) حتى الآن مرحلتين من هذا المشروع الأولى ستخدم 55 الف قسيمة والثانية 67 الف قسيمة في حين ستخدم المرحلة الثالثة المزمع انشاؤها 120 الف قسيمة وموقع موزعة على جميع مناطق ومحافظات البلاد.

وفي هذا السياق قال المدير العام في (الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات الكويتي) قصي الشطي لـ(كونا) ان شبكة الالياف الضوئية تعد أهم التقنيات في عالم الاتصال واحد معايير الاقتصاد الناجح لقدرته على نقل المعلومات والبيانات بسرعات عالية وآمنة.

واضاف الشطي إن الجهاز يدير (الموقع الإلكتروني لشبكة الكويت للمعلومات) والذي يربط أكثر من 80 جهة حكومية ويحتوي على اكثر من 50 خدمة مبنية على الاتصال كالتراسل الحكومي على سبيل المثال ما يتيح سعات ضخمة في نقل البيانات مبينا أن مشروع شبكة الالياف الضوئية سيسهم في إحداث نقلة نوعية وتغير كبير لتلك الجهات في هذا الشأن.

واوضح ان تطبيق مفهوم (إنترنت الأشياء) للمباني الذكية ضمن رؤية (كويت جديدة 2035) يحتاج إلى بنى تحتية تسهم في تحقيق الاستدامة الاقتصادية مؤكدا دور مشروع شبكة الالياف الضوئية في تعزيز تلك البنى وتطوير المدن الذكية.

ومصطلح (انترنت الاشياء) هو مفهوم جديد وواسع جدا يشمل ربط الاشياء اليومية والادوات الكهربائية بعضها ببعض عبر الانترنت لتسهيل مهام المستخدمين بصورة سريعة وفعالة.

واضاف أن توظيف هذه التقنية في دعم العمل المؤسسي في الجهات الحكومية وربطها بالأهداف والخطط الاستراتيجية في تنفيذ المبادرات والبرامج والمشاريع التنموية من شأنه الاسهام في تحقيق الفوائد المرجوة من مشروع الالياف الضوئية واستدامة أعمالها بكفاءة وفعالية عالية.

واكد أن تقنية الألياف الضوئية من شأنها تحقيق إدارة افضل لتكنولوجيا المعلومات وتحسين جودة الخدمات المقدمة من قبل الجهات الحكومية أو الخاصة فضلا عن تحقيق المزيد من المواءمة بين تكنولوجيا المعلومات والخطط الاستراتيجية التنظيمية.

بدوره قال الخبير الاقتصادي الكويتي حجاج بوخضور في حديث ل (كونا) إن شبكة الألياف الضوئية هي عبارة عن الياف شفافة مرنة مصنوعة من الزجاج (السليكا) وتستخدم في الاتصالات الضوئية البصرية التي تتيح نقل الإشارات الى مسافات أبعد وبمعدلات نقل بيانات أعلى بكثير من وسائل الاتصالات الأخرى.

وأوضح بوخضور أن شبكة الألياف الضوئية لديها قدرة على حمل المعلومات بصورة سريعة جدا إذ ان نصف قطرها اقل من نصف قطر الأسلاك النحاسية التقليدية وهي اخف وزنا.

وذكر أن هذه التقنية تحد من تداخل الإشارات المرسلة من خلال الألياف المتجاورة بما يضمن وضوح الإشارة المرسلة سواء كانت محادثة تليفونية أو بث تلفزيوني فضلا عن حاجتها لطاقة اقل مقارنة مع الأسلاك النحاسية.

وبين ان (الألياف الضوئية) تستخدم في العديد من الاجهزة كاجهزة (استشعار قياس الإجهاد) و (درجات الحرارة والضغط) وفي (انظمة الأمن المتقدمة) لكشف التسلل فضلا عن استخداماتها في المصانع لتحسين اداء الإنتاج من خلال قدراتها التشغيلية.

وفي تصريحات عدد من المستفيدين من الحصول على الخدمات التكنولوجية الحديثة لاسيما شبكة الألياف الضوئية لـ(كونا) رأت دلال يعقوب وهي من اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة أن هذه التقنية التي اقرتها الوزارة أخيرا تعد من اضخم المشاريع التنموية في البلاد وتواكب النهضة التكنولوجية العالمية خاصة في عصر العولمة الذي يعتمد على الإنترنت.

واضافت يعقوب أن هذ التقنية ساهمت في تسهيل اعمالها التجارية الخاصة التي تعتمد اساسا على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وذلك من ناحية السرعة ونقل البيانات والمعلومات مبينة أن مشروعها التجاري حقق النتائج المرجوة منه عبر التواصل مع الجمهور.

وذكرت أن هذه التقنية ساهمت ايضا في رفع مؤشر الكويت التقدمي في قطاع الاتصالات لافتة إلى أن الكويت تعد من اكثر الدول استخداما للتكنولوجيا بشتى أنواعها.

أما عبدالعزيز حبيب وهو ايضا احد المهتمين في استخدامات الانترنت فقال إن استخدام شبكة الالياف في نقل البيانات هي محور تركيز التقنيات الحديثة بحيث تواكب النقل المكثف للبيانات فضلا عن الصوت والصورة والفيديو.

وذكر أن التقنية لها استخدامات عديدة في الطب وتطبيقات أخرى كمصدر الضوء في بعض المباني الحديثة من خلال توجيه أشعة الشمس من السطح لأجزاء اخرى من المبنى معربا عن التقدير لكل من شارك في انجاز هذا المشروع الوطني الحيوي سواء من وزارة المواصلات أو الوزارات الأخرى.

ومن جهته ذكر زياد البنوان أن الجيل الرابع (فور جي) من شبكات الاتصالات يعتمد بشكل كبير على تقنية الألياف الضوئية والذي يحتاج إلى سرعات عالية في نقل ملفات الفيديو والموسيقى وغيرها.

وأشار البنوان الى أن تلك الخدمة عززت من سرعة الإنترنت في المنزل مما جعل التصفح على الإنترنت والمواقع الالكترونية سهلة الاستخدام.

مشروع الألياف الضوئية يساهم في زيادة سرعة الانترنت بالمنازل

بوخضور : شبكة الألياف الضوئية لديها قدرة على حمل المعلومات بصورة سريعة جداً

المواصلات تواصل تحديث خدماتها للجمهور

تتمات

الحكومة

الوزراء وزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد ، بتشكيل لجنة تحقيق بشأن تقارير ديوان المحاسبة ، الخاصة بميزانية التعزيزات العسكرية وميزانية وزارة الدفاع ، كما أشاد المجلس بقيام الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» ، بإحالة أحد الأعضاء السابقين في الجهاز المركزي للمناقصات العامة ، ومن شارك معه إلى النيابة العامة ، لوجود شبهة جريمة الرشوة والإضرار العمدي بالمال العام ، بعد إجراء الهيئة التحريات اللازمة وجمع المعلومات والأدلة ، وذلك إثر قيام نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء أنس الصالح ، بإحالة أعضاء سابقين في مجلس إدارة الجهاز المركزي للمناقصات العامة للهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» في 3 / 1 / 2018 .

وأكد مجلس الوزراء بهذا الصدد عزمه المضي قدما بالخطوات الجادة التي يتخذها في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ، تنفيذا لتوجيهات ومتابعة مباشرة من قبل سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك . من جهة أخرى قرر مجلس الوزراء تكليف وزيرة الدولة للشئون الاقتصادية ، بإحالة خطة التنمية السنوية 2019 /2020 إلى مجلس الأمة ، وذلك عقب استماعه إلى شرح قدمته وزير الدولة للشئون الاقتصادية مريم العقيل ، بشأن الخطة والتي تعد من الحلقة الخامسة والأخيرة من الخطة الإنمائية متوسطة الأجل «2015 /2016 – 2019 /2020» ، الصادرة بالقانون رقم 11 لسنة 2015، والتي تعتمد على سبعة ركائز تمثل الأساس لتحقيق الرؤية ، وتعكس مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإدارية وبما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة .

وأوضحت الوزيرة العقيل بأن خطة التنمية السنوية 2019 / 2020 تقوم على معايير أكثر صرامة وجدية ، في اختيار المشروعات ذات العوائد التنموية العالية، سواء مباشرة أو غير مباشرة ، وقد اعتمدت الخطة أدلة دولية تنافسية ، لقياس أثرها التنموي في تقدم دولة الكويت نحو تحقيق الرؤية ، وتحديد المتطلبات التشريعية اللازمة لدفع عجلة التنمية .

كما تم ربط سياسات الخطة الإنمائية متوسطة الأجل مع الأدلة والمؤشرات الدولية وأهداف التنمية المستدامة، والبرنامج الوطني للاستدامة الاقتصادية والمالية، بما تحويه كل هذه الوثائق من برامج وسياسات قصيرة ومتوسطة الأجل ، وأوضحت وزير الدولة للشئون الاقتصادية للمجلس كذلك ، أن ضمان نجاح الخطة السنوية يتطلب من الجميع استشعار أن المسئولية التنموية هي مسئولية عامة ، يتقاسمها كل شركاء التنمية وكافة المواطنين لتحقيق إنجازات حقيقية تلامس تطلعات المجتمع الكويتي.

كما بحث مجلس الوزراء شئون مجلس الأمة ، واطلع بهذا الصدد على الأسئلة والاقتراحات برغبة المقدمة من بعض أعضاء مجلس الأمة ، كما اطلع على كتاب وزير العدل ووزير الدولة لشئون مجلس الأمة المستشار د. فهد العفاسي ، المرفق به حكم المحكمة الدستورية في الطعن رقم 6 لسنة 2018 ، والقاضي بعدم دستورية المادة (16) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الصادرة بالقانون رقم (12) لسنة (1963) واعتبار المادة كأن لم تكن مع ما يترتب عليها من آثار .

التشريعية

الاقتراح بأغلبية حضورها وإحالته إلى اللجنة المختصة.

وبين أن اللجنة ترى ضرورة إرجاع الموضوع إليها بعد دراسته والانتهاء منه من قبل لجنة حقوق الانسان، باعتبار ان هذا الاقتراح به جزء أصيل من أعمال اللجنة التشريعية الخاص بالعقوبات التي تطال من يعتدي على الطفل.

قبول استشكال

الفصل في صحة عضوية نوابه .

في هذا السياق أكد النواب محمد هايف ومحمد الدلال وريض العدساني على ضرورة التأني ، وانتظار ما سيسفر عنه استشكال النائب وليد الطبطبائي لوقف نفاذ حكم المحكمة الدستورية ، فيما يخص المادة 16 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة ، وذلك في ضوء قبول الدستورية الاستشكال الذي قدمه النائب د . وليد الطبطبائي ، على حكمها بشأن المادة «16» من اللائحة .

وقال النائب محمد هايف إنه «يجب التأني وتلافي التصعيد بوقف إجراء إسقاط عضوية النائبين، إذ يجب وقف الإجراء في جلسة الثلاثاء ، حتى يتم الفصل بالطعن المقدم على حكم الدستورية».

أضاف أن «هذا ما أشار إليه سابقا رئيس مجلس الأمة ، في انتظار استكمال نتيجة الطعون المقدمة المتعلقة في الموضوع ، الذي يجب أن ينظر فيه بتجرد، وهو موقف سياسي تاريخي له ما بعده» .

من ناحيته قال النائب محمد الدلال إن جلسة مجلس الأمة اليوم الثلاثاء ، ستضع النواب أمام مسؤولياتهم فيما يتعلق بالتعامل مع حكم الدستورية ، بشأن المادة 16 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

وأوضح الدلال أنه من المتوقع أن يطرح في الجلسة الكتاب الوارد من السلطة القضائية ، المتعلق بالحكم الصادر بعدم دستورية المادة 16 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة. وأشار إلى أن تلك المادة دار حولها جدل قانوني وسياسي في الفترة السابقة ، حول إسقاط عضوية النائبين د.جمعان الحربش ود.وليد الطبطبائي من عدمه. ورأى الدلال أن هذا الموضوع دستوري وليس بجديد، لافتا إلى انه اثير عند مناقشة قانون لائحة المجلس عام 1963 وصدر عنه مضبطة وتفصيل واضح للمادة 16 من قبل عدد كبير منهم خاصة وأن الذي وضع اللائحة هو نفسه من وضع دستور الكويت عام 1962.

أضاف أن الجدل استمر حتى أحيل أحد النواب السابقين ونوقش الأمر ، وانتهى المجلس إلى إبقاء عضوية النائب الذي ما زال موجودًا كنائب حتى يومنا هذا، وأن الأمر اثير مجددًا عقب قضية دخول المجلس وقيام أحد الأشخاص بالطعن بالمادة المذكورة.

وأكد الدلال أن المحكمة قضت بعدم دستورية المادة 16 وبررت ذلك بأسانيد وأسباب، قائلا ، من وجهة نظري الخاصة ومع كل احترامي لرجال القضاء والسلطة القضائية فإنها توسعت بالحكم».

وأوضح أن هناك صلاحيات لا يستطيع القضاء تجاوزها مثل الحصانة البرلمانية، معتبرًا أن الحكم الأخير توسع وشمل بالرجعية حتى قرارات وأعمال البرلمان.

أضاف : « وبالتالي في نظرهم فإن القرارات التي صدرت وفق المادة 16 تعتبر قرارات ملغية وهذا توجه وتوسع في غير محله وغير سليم من الناحية الدستورية والقانونية».

وأكد أن جلسة اليوم ستضع الجميع أمام مسؤولية كبيرة فيما يتعلق بكيفية التعامل مع هذه الأحكام ، لافتا إلى أنه في حال أقرت جلسة حكم «الدستورية» وبالتالي الاعتراف بالحكم وتطبيقه بإلغاء المادة 16، وعليه ستكون آثار هذا الحكم سارية من تاريخ النطق به ، وليس بأثر رجعي فيما يتعلق بالقرارات والأعمال البرلمانية.

وتساءل الدلال عن كيفية التعامل مع خلو المقعد وإسقاط العضوية ؟ مضيفا «في حال إلغاء المادة 16 فسوف يتم الرجوع إلى المادة 50 بصدور قرار من المجلس».

أضاف أن إعلان خلو المقعد لن يكون موقفا دستوريا وقانونيا سليما ، ويعتبر تجاوزًا للصلاحيات التي منحها المؤسسون للسلطة التشريعية ، وتكريسًا لتداخل وتنازع وتوغل سلطات على صلاحيات سلطات أخرى».

من جانب آخر استغرب الدلال تحسس البعض من تقديم مقترح بشأن تعديل قانون المحكمة الدستورية، مؤكدًا أن التعديل ليس بجديد وأن هناك تعديلات مكررة قدمت في السابق مبنية على الدستور وليست على حماس أو ردة فعل واندفاع.

ورأى أن الأغلبية في تشكيل المحكمة الدستورية للقضاء ، إضافة إلى وجود ممثلين من السلطة التنفيذية والتشريعية ، كما هو موضح في المذكرة التفسيرية ومعمول به في العديد من دول العالم.

واعتبر الدلال أن «الدستورية» ليست محكمة قانون ، إنما محكمة ملاءمة ومواءمة سياسية ، وأن تشكيلها يجب أن يكون مختلطا ويضم السلطات الثلاث، مؤكدًا أن الاقتراح جاء لتصحيح وضع خاطئ في السابق .

بدوره قال النائب رياض العدساني إنه مادامت المحكمة الدستورية قبلت طلب الإستشكال المقدم من محامي د.وليد الطبطبائي ، فمن الأحوط تأجيل إعلان إسقاط العضوية وخلو المقعدين .

الحجرف

المتزوجة أن تتقاعد بذات الأحكام المقررة للمرأة المتزوجة وهي 15 سنة خدمة وسن 48 سنة حتى نهاية السنة الميلادية الحالية.

وأشار إلى أن الاقتراح بقانون الجديد يشمل إعادة تسوية الحالات السابقة ، بما يترتب عليه من استحقاق معاش كامل في بعض الحالات أو تعديل نسبة التخفيض في حالات أخرى من 2ر7 في المئة في السنة إلى 5 في المئة أو استحقاق معاشات فورية بدلا من المؤجلة.

ولفت إلى أحقية صاحب المعاش التقاعدي بأن يصرف مقدما نصف صافي معاشه التقاعدي عن 10 أشهر ، وذلك من دون أي مبالغ إضافية استنادا للاقتراح بقانون الجديد.

وشدد على أن الاقتراح بقانون الجديد عادل ومتوازن جدا ويحقق المنفعة لجميع المسجلين في التأمينات الاجتماعية ، ويعطي خيارات متعددة للمتقاعد بناء على رغبته.

وقال الحجرف إننا نسعى من هذا القانون الذي له أبعاد اقتصادية واجتماعية إلى تقوية مؤسسة التأمينات الاجتماعية والمحافظة عليها ، لأن الجميع سيلجأ لها في يوم من الأيام وأنه لمس حرص شديد من النواب في مجلس الأمة للحفاظ على هذه المؤسسة المهمة.

ونفى صحة ما يردده البعض بأن القانون لن يكلف الدولة أي شيء ، قائلا أن هناك تكلفة يمكن أن يتحملها النظام وأن القانون فيه مزايا كثيرة والمستفيد منه هو المواطن وعدد المتضررين صفر بالمئة لأنه اختياري لا يلزم أحد على تطبيقه.

من جهته قال رئيس اللجنة المالية في مجلس الأمة صلاح خورشيد ، إن هذا المقترح بقانون تمت مناقشته على مدار 21 اجتماعا و65 ساعة عمل للخروج بنتيجة ترضي الجميع.

أضاف خورشيد أنه كمشرع مطالب بالحفاظ على أموال التأمينات وبقاء هذه المؤسسة ، وأن يكون هناك عدالة بين الجميع ، لافتا إلى أن هذا القانون «مفيد للغاية».

الخرينج

جهودها إذا تعرض أحد مواطنيها للسجن أو الاحتجاز في دولة أخرى ، مشددا على ضرورة التعجيل بتسريع الجهود ، لإعادة المواطن سيف الرشيدي إلى بلده وأسرته .

وفي ما يلي نص رسالة الخرينج :

أخي الكريم خالد الجارالله المحترم

بعد التحية.. ومزيدا من الاحترام

أخي الفاضل .. كل عام وأنتم بخير

أذكركم بموضوع المواطن الكويتي سيف الرشيدي المحكوم عليه بثلاثة وثلاثين شهرا ، منذ عام 2017 ، ولم يتبق له إلا أقل من ربع المدة.

أخي العزيز أبو حازم ..

لا يساورني أدنى شك في جهودك الطيبة ، بما قمت به من اتصالات هنا وهناك ، ومتابعتك الشخصية ، وكذلك ما قام به سفيرنا بالرياض الشيخ تامر الجابر ، ومقابلتي معه بالسفارة بالرياض في شهر نوفمبر لعام 2017 ، ومعي شقيقه غنيم ، وتقدر جهوده التي بذلها ، سواء بإرسال كتاب إلى الديوان الملكي ، أو إلى وزارة الداخلية ، بطلب إعفاء من خادم الحرمين الشريفين ، والاكتفاء بباقي المدة ، وكذلك دور سعادة سفير المملكة العربية السعودية بالكويت سمو الأمير سلطان بن خالد بن سعد ، حيث قابلته ومعي شقيقه غنيم ، وكتاب إلى خادم الحرمين الشريفين ، ووعد بإرساله الى الديوان الملكي ، وكان ذلك في شهر 10 لعام 2018 .

وقد نشرنا إعلانا بجريدة «الصباح» ، مناشدة لخادم الحرمين الشريفين في شهر 11 لعام 2018 ، ولا يزال سيف في سجنه .

أخي الفاضل أبوحازم ..

يحز بالنفس عندما نجد رئيس الولايات المتحدة الأمريكية يناشد الرئيس أردوغان ، بالإفراج عن القس الأمريكي المحكوم عليه بالسجن لأعوام ثم يتم الافراج عنه ، وكذلك وزير خارجية بريطانيا يناشد حكومة ابوظبي بالافراج عن المواطن البريطاني المحكوم عليه بالمؤبد بتهمة التجسس ، ثم يتم الإفراج عنه ، أليس لنا كمواطنين الحق أن تكون لحكومتنا الرشيدة ، من خلال رئيس وزرائها أو وزير خارجيتها ، بحيث يكون لهم دور لا يقل عن دور هذه الحكومات الأجنبية ؟ سؤال كان يراودني ويراود كل مواطن مع تكرار ما قلته في بداية رسالتي ، بأنه لا يساورني أدنى شك في الجهود التي قمت بها والإخوه السفراء الأعزاء في كلا البلدين .

مع خالص تحياتي

أخوك مبارك الخرينج ...

نائب رئيس مجلس الأمة السابق

السيسي

طلبت من الشبكة عدم بث المقابلة، دون أن يذكر مزيدا من التفاصيل.

وتحت حكم السيسي، تعاونت مصر مع إسرائيل بشأن الأمن في سيناء، وهي شبه جزيرة منزوعة السلاح بموجب معاهدة سلام أبرمها البلدان برعاية الولايات المتحدة عام 1979، لكن القوات المصرية تعمل هناك الآن بحرية. والاعتراف بمثل هذا التعاون مع إسرائيل يمكن أن يثير حساسيات في مصر.

وردا على سؤال بشأن ما إذا كان تعاونه هو الأوثق والأعمق مع إسرائيل، أجاب السيسي "صحيح".

وقال السيسي إن القوات الجوية تحتاج في بعض الأحيان للعبور إلى الجانب الإسرائيلي وإن ذلك هو السبب في وجود تنسيق واسع مع الإسرائيليين. وتعهد السيسي بهزيمة المتشددين في سيناء واستعادة الأمن بعد سنوات من الاضطرابات. وأعيد انتخاب السيسي في مارس آذار بعدما حقق فوزا ساحقا في انتخابات لم تشهد وجود معارضة حقيقية. ويشن إسلاميون متشددون هجمات منذ سنوات في شمال سيناء الذي يفتقر إلى البنية الأساسية وفرص العمل. وعلى النقيض، تمتد المنتجعات السياحية على الساحل الجنوبي للمنطقة على البحر الأحمر. وتخوض قوات الأمن المصرية معارك مع إسلاميين متشددين في المنطقة التي تمتد من قناة السويس شرقا إلى قطاع غزة وإسرائيل منذ عام 2013. وعندما سئل عن سبب عدم تمكنه من القضاء على المتشددين، رد السيسي بالإشارة إلى الصعوبات التي واجهتها الولايات المتحدة في أفغانستان ضد تمرد حركة طالبان.

وتساءل السيسي "ولماذا لم تستطع الولايات المتحدة القضاء على الإرهاب في أفغانستان بعد 17 سنة وصرفت تريليون دولار؟".

ومنتقدو السيسي يتهمونه بتضييق الخناق على كل المعارضة ، لكن المؤيدين يقولون إن ثمة حاجة لاتخاذ إجراءات صارمة لتحقيق الاستقرار في مصر التي شهدت اضطرابات على مدى سنوات ، بعد أن أطاحت الاحتجاجات بالرئيس الأسبق حسني مبارك في عام 2011.

وفي المقابلة نفى السيسي أن مصر تحتجز سجناء سياسيين. وذكرت المحطة أن إحدى الجماعات المدافعة عن حقوق الإنسان تقول إن هناك نحو 60 ألف سجين سياسي في مصر.

وقال السيسي "أنا معرفش هما جابوا العدد ده منين بصراحة... ليس لدينا سجناء سياسيون في مصر".

أضاف السيسي أنه عندما تحاول مجموعة تمثل فئة قليلة فرض فكرها المتطرف "فعلينا أن نتدخل مهما كان عددهم".

الجابون

ساعدوه في المحاولة في مقر الإذاعة الوطنية.

كان اللفتنانت كيلي أوندو أوبيانج قد تلا بيانا في ساعة مبكرة من صباح أمس ، عبر الإذاعة الوطنية ، قال فيه إن الرئيس علي بونجو لم يعد لائقا للحكم .

الاتحاد الاوروبي

قدمها الاتحاد للاجئين في تركيا والتي بلغت 3 مليارات يورو .

أضاف ان الاتحاد الاوروبي يواصل تقديم مساعدات انسانية ملموسة لحوالي 5ر1 مليون من اللاجئين الاكثر ضعفا في تركيا.

يذكر انه تم انشاء مركز الاتحاد الاوروبي الخاص باللاجئين في تركيا عام 2015 لتوفير تمويل اضافي لدعم اللاجئين في تركيا.

وتبلغ ميزانية الاتحاد الاوروبي الاجمالية ستة مليارات يورو ، لدعم المشروعات الانسانية وغير الانسانية منها 3 مليارات يورو ، لفترة 2016 2017– وثلاثة مليارات يورو اخرى لفترة 2018 2019–.